

بأنه الدار لزيد والارض لعم ويجب ان يكون لكل منهما ما اقر به
ولو قال رجل على الف لفلان من من عبد استرئتم منه
ولم اقتضه اى العبد فان عين المقر العبد بان ذكر
عبد بعينه وسمه اى المقر لسم العبد لانه اقر بالف على صفة
لزمه اى المقر المشترك الالف لانه اقر بالف على صفة
فيلزمه على الصفة التى اقر بها والا اى وان لم يسلم المقر
له العبد الى المقر لا يلزمه شئ لما ذكرنا **وان لم يعين**
المقر العبد لزمه الالف عند اى حنيقة ولم يصدق
في قوله ما قبضت العبد وصل كلامه او فصل وقال الان
وصل صدق في قوله ما قبضت العبد ويلزمه شئ وان فصل
فان انكر المقر له سبب الوجوب لم يصدق وان صدق
المقر لانه بيان تقييد فيصح موصولا لامفصولا ووجه
قالت الثلاثة وله انه رجوع بقدم الاقرار فلا يصح
لاموصولا ولا مفصولا وبما ذكره الحسن كذا في الترتيب
كقوله اى كقول المقر اى كاي لزمه الالف في قوله له على الف
من من خمر واختير من ولم يقبل هذا التفسير عند اى
وصل او فصل عندهما يصدق ان وصل ولا يلزمه الالف
على ما مر ولو قال له على الف درهم حرام او ربا فهي لازمة
لا احتمال ان يكون هذا حلالا عند غيره ولو قال زولا
باطلا ان صدق المقر له فلا شئ عليه وان كذبه لزمه
ولو قال له على الف من من منع او اقرضنى وهو زيوف

منه
 قاله
 عباد
 الفصول

195

جمع